درء التعارض بين نصوص الكتاب، وبين الكتاب والسنة، وبين نصوص السنة

د. عصام الدين إبراهيم النقيلي

درء التعارض بين نصوص الكتاب، وبين الكتابة والسنة، وبين نصوص السنة

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه أستيعين، وتوكَّلت على الله ربِّ العالمين

وبعد: فإنَّ أسمَى غاياتِ عِلمِ أصولِ الفقهِ هوَ التوصُّلُ إلَى الأحكامِ الشَّرعيَّةِ الإجمالية من حيث طلب الفعل أو الترك، وكلاهما بالجزم أو بغير الجزم، واستنباطهَا مِنَ الأدلَّةِ الكلِّيَّة، وأحيانا من الأدلة التفصيلية.

لكنَّ هذهِ الأدلَّةُ قدْ يبدُو للنَّاظرِ فيهَا للوهلةِ الأولَى أنَّ تعارضاً أوْ تناقضاً واقعٌ بينَ بعضهَا، فيرى دليلا ينهى ودليلا يُبيح، أو عكس ذلك، ومن ثمَّ يتَّهمونَ الشَّريعةَ بالعيبِ والنَّقصِ، معَ عدمِ صلاحيَّتهَا كمنهجٍ للحياةِ.

لذَا كانَ أحدُ أولويَّاتِ علماءِ هذهِ الأمَّةِ وخاصَّةً الأصوليِّينَ منهم والمحدثينَ رفعُ هذَا التَّوهُّمِ وإزالةِ هذَا التَّناقضِ بدفعِ كلَّ تعارضٍ وردَ فِي نصوصِ الشَّرعِ، فأفردُوا لذلكَ باباً تولُّوا فيهِ بيانَ حقيقةِ التَّعارضِ، وطرقِ دفعهِ، ومنهَا: الجمعُ بينَ الدَّليلينِ المتعارضينِ، فإن لمْ يمكنْ ذلكَ نظرُوا إلَى تاريخيهمَا فجعلُوا المتأخِّرَ منهمَا ناسخاً والمتقدِّمَ منسوخاً، وإذَا لمْ يمكن الجمعُ بينهمَا ولمْ يُعلمْ تاريخهمَا رجَّحوُا بينهمَا وفقَ قواعدَ وضوابطَ وشروطٍ لَا بدَّ منْ تحققهَا حتَّى يمكنَ التَّرجيحُ بينَ الأدلَّةِ المتعارضةِ.

كما يجب أن يُعلمَ أنَّه لا تعارض بين نصوص الكتاب، ولا بين الكتاب والسنَّة، ولا بين نصوص الكتاب فقد قالَ تعالَى {قُلْ هَٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي ۖ وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ}[يوسف: 108]، فذكرَ سبحانهُ وتعالى سبيلًا واحدًا لَا يشوبهُ تناقضٌ ولَا تعارضٌ.

وقالَ تعالَى: {وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ}[الأنعام: 153]، فأوكدَ سُبحانهُ وتعالَى علَى أنَّهُ سبيلٌ واحدٌ لَا اختلافَ فيهِ، فطوبَى لمنْ نفضَ الغبارَ عنهُ وبيَّنهُ للنَّاسِ علَى حقيقتهِ، ونفَى عنهُ تزييفَ المحرَّفينَ وخرافاتِ الجهلاءِ والمنكرين، الذينَ يبغونَهَا عوجًا، ويختارونَ منَ النُّصوصِ مَا يُوافقُ أهوائهمْ وأرائهمْ منْ شاذٍّ ومنسوخٍ ومرجوحٍ ويتركونَ أحسنَ القولِ، وقدْ قالَ تعالَى: {الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ۚ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ}[الزمر: 18].

وأنا ككلِّ النَّاس أتصفح مواقع التواصل الاجتماعي، ففي كل مرَّة أجد ناعقًا يُشكك في كتاب الله تعالى بحجة التعارض أو بين الكتاب والسنة أو بين نصوص السنة، وكنت قد كتبت كتابًا في قواعد الترجيح يرد التعارض ويبيّن كيفية الجمع بين النصوص في حال توهُّم التعارض نزولا إلى الترجيح بين النصوص، وأسميته: التهذيب والتوضيح في شرح قواعد الترجيح، وهو متوفر على النت وعلى شبكة الألوكة مجانًّا، ولكنَّ هذه المستجدَّات من المشككين بحججهم الواهية لا يحتملها كتاب، فلو رددنا حجة كل ناعق منهم لاستوجب ذلك منَّا كلَّ كتب الأرض والبحر مدادًا والشجر أقلامًا، ولن يكفي ذلك لأنَّ مرضى النفوس لن يتوقفوا عن التشكيك.

وعلى كل حال سأسرد في هذه المقالة نصوصا ظاهرها التعارض بين الكتاب ممَّا يعتمد عليه المشككون، ونبيّن أنه لا تعارض فيها، ونصوصا من السنة والكتاب يُتوهَّم أنَّ بينهما تعارض، ونصوص في السنة كذلك، وندرأ عنها شبهة التعارض، وقد اخترت من هذه النصوص، ما يعتمد عليه المشككين وينشرونه بين الناس، ثمَّ بعد ذلك للقارئ أن يقيس على ما كتبت أو يرجع لكتابي: التهذيب والتوضيح في شرح قواعد الترجيح.

القسم الأول: شبهة التعارض بين نصوص الكتاب:

قد اختار المشككون آيتين يظهر لغير العاقل أنها متعارضة، وما بها من تعارض بل لا تستحق علما لترى أنَّها غير متعارضة، والآتين هما:

قوله تعالى: {وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ}[ق: 38].

وقوله تعالى: { قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ۚ ذَٰلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ * وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ * ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ * فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا ۚ وَزَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَحِفْظًا ۚ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ}[فصلت: 9 – 10 – 11 – 12].

فقال هؤلاء المشككون: كيف يقول في الآية الأولى أنه خلق السماوات والأرض في ستة أيَّام، ثمَّ في الآية الثانية أنه خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ، وأنه جَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ، وأنه قضى سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ.

فالمجموع في الآية الثانية ثمانية أيَّام، وفي الآية الأولى ستة أيام، وعليه قالوا: إنَّ هذا الكتاب متعارض وعليه فإنَّه غير صحيح... ولله المشتكى.

ولا شكَّ أنَّ ما حمل هؤلاء على الكلام في كتاب الله تعالى بلا علم وأنَّ هذه المسألة خاصَّة لا تحتاج علما، ولكن ما حملهم على ذلك هو الحمق، فقد قيل لإبراهيم النظام: ما حد الحمق؟

فقال: سألتني عما ليس له حد، وتلا عمر هذه الآية: {مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ}، قال: الحمق يا رب[1].

فالحمق آفة، فإن اجتمعت مع آفة الجهل المركَّب كانت آفة ومصيبة على صاحبها وعلى من يستمع له.

ودرء التعارض المكذوب على هذه الآيات هو أنَّه سبحانه خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ، وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ، فهذه الأيَّام الأربع هي مجموع ما خلق الله تعالى من الأرض وما فيها من رواسي ومن تقدير الأقوات، ومن فصيح كلام العرب، تقول: أعطيتك البارح درهمين واليوم أربع، أي مجموع ما أعطيتك أربع دراهم، ودليلنا على أنه من فصيح كلام العرب، أنَّ أرباب الفصاحة مثل علي بن أبي طالب وعمر بن الخطَّاب وحسان بن ثابت وغيرهم من جهابذه اللغة العربية لم يعترضوا على هذا؛ لأنه من فصيح كلامهم، وعليه، فقد خلق الله تعالى الأرض ثمَّ جعل فيها رواسي وقدَّر فيها أقواتها في أربعة أيَّام، ثمَّ فقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ، فالمجموع ستة أيَّام، فهذه الأيام الأربعة هي حصيلة اليومين الأولين ويومين آخرين، فيكون المجموع أربعة، وليست هذه الأربعة هي أربعة أيام مستقلة أخرى زيادة على اليومين الأولين.. ومن هنا جاء الخطأ عند المتوهمين.

قال بدر الدين الزركشي:

... مع اليومين المتقدمين، ولم يرد بذكر الأربعة غير ما تقدم ذكره، وهذا كما يقول الفصيح: سرت من البصرة إلى بغداد في عشرة أيام، وسرت إلى الكوفة في ثلاثة عشر يوما، ولا يريد سوى

---

[1] (أخبار الحمقى والمغفلين لابن القيم 26).

العشرة، بل يريد مع العشرة ثلاثة،... وأراد سوى الأربعة، وذلك لا مخالفة فيه؛ لأن المجموع يكون ستة[2].

القسم الثاني: شبهة التعارض بين الكتاب والسنة:

كذلك قال المشككون كيف يقول النبي صلى الله عليه وسلم: لَنْ يَدْخُلَ أَحَدٌ مِنْكُمْ الْجَنَّةَ بِعَمَلِهِ[3].

والله تعالى يقول: {أُدْخِلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ}[النحل: 32].

فقالوا عارض النبي صلى الله عليه وسلم الكتاب أو عارض الكتاب النبي صلى الله عليه وسلم.

والصحيح أنه لا تعارض بينهما البتة، فالباء في الآية للسببية (أي بسبب أعمالكم التي وُفقتم لها)، بينما الباء في الحديث للمقابلة والمعاوضة (أي لا يدخلها مقابل عمله كأنه ثمن)، فدخول الجنة محض فضل الله ورحمته، والعمل الصالح سببٌ لهذا الفضل.

بالطبع هم لا يدرون ما هي الباء السببية ولا التي للمعاوضة، ومفهوم ما قلته، أنكم أيها المسلمون ستدخلون الجنَّة بسبب أعمالكم كما في الآية، ولكن ليست مقبال أعمالكم كما في الحديث، فإنَّ عمل المسلم مهما بلغ لا ولن يكون مهرًا للجنَّة ولا مقابلا لها، ألم تسمع لقصة الرجل العابد الذي لم يخطئ أبداً؟ وهو ما رواه جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: خَرَجَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ:

---

[2] البيان في دفع التعارض المتوهم بين آيات القرآن، د. محمد أبو النور الحديدي، مكتبة الأمانة، القاهرة، 1401هـ/ 1981م.
[1]. البيان في دفع التعارض المتوهم بين آيات القرآن، د. محمد أبو النور الحديدي، مكتبة الأمانة، القاهرة، 1401هـ/ 1981م، ص105: 107 بتصرف.

[3] **[صحيح مسلم: 2816].**

خَرَجَ مِنْ عِنْدِي خَلِيلِي جِبْرِيلُ آنِفًا فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنَّ لِلَّهِ عَبْدًا مِنْ عَبِيدِهِ عَبَدَ اللَّهَ تَعَالَى خَمْسَ مِائَةِ سَنَةٍ عَلَى رَأْسِ جَبَلٍ فِي الْبَحْرِ عَرْضُهُ وَطُولُهُ ثَلَاثُونَ ذِرَاعًا فِي ثَلَاثِينَ ذِرَاعًا وَالْبَحْرُ مُحِيطٌ بِهِ أَرْبَعَةَ آلَافِ فَرْسَخٍ مِنْ كُلِّ نَاحِيَةٍ وَأَخْرَجَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ عَيْنًا عَذْبَةً بِعَرْضِ الْأُصْبَعِ تَبَضُّ بِمَاءٍ عَذْبٍ فَتَسْتَنْقِعُ فِي أَسْفَلِ الْجَبَلِ وَشَجَرَةَ رُمَّانٍ تُخْرِجُ لَهُ كُلَّ لَيْلَةٍ رُمَّانَةً فَتُغَذِّيهِ يَوْمَهُ، فَإِذَا أَمْسَى نَزَلَ فَأَصَابَ مِنَ الْوضُوءِ وَأَخَذَ تِلْكَ الرُّمَّانَةَ فَأَكَلَهَا ثُمَّ قَامَ لِصَلَاتِهِ، فَسَأَلَ رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عِنْدَ وَقْتِ الْأَجَلِ أَنْ يَقْبِضَهُ سَاجِدًا، وَأَنْ لَا يَجْعَلَ لِلْأَرْضِ وَلَا لِشَيْءٍ يُفْسِدُهُ عَلَيْهِ سَبِيلًا حَتَّى بَعَثَهُ وَهُوَ سَاجِدٌ. قَالَ: فَفَعَلَ.

فَنَحْنُ نَمُرُّ عَلَيْهِ إِذَا هَبَطْنَا وَإِذَا عَرَجْنَا ، فَنَجِدُ لَهُ فِي الْعِلْمِ أَنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فَيُوقَفُ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، فَيَقُولُ لَهُ الرَّبُّ: أَدْخِلُوا عَبْدِي الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِي، فَيَقُولُ: رَبِّ بَلْ بِعَمَلِي، فَيَقُولُ الرَّبُّ: أَدْخِلُوا عَبْدِي الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِي، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، بَلْ بِعَمَلِي، فَيَقُولُ الرَّبُّ: أَدْخِلُوا عَبْدِي الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِي، فَيَقُولُ: رَبِّ بَلْ بِعَمَلِي، فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِلْمَلَائِكَةِ: قَايِسُوا عَبْدِي بِنِعْمَتِي عَلَيْهِ وَبِعَمَلِهِ، فَتُوجَدُ نِعْمَةُ الْبَصَرِ قَدْ أَحَاطَتْ بِعِبَادَةِ خَمْسِ مِائَةِ سَنَةٍ وَبَقِيَتْ نِعْمَةُ الْجَسَدِ فَضْلًا عَلَيْهِ!! فَيَقُولُ: أَدْخِلُوا عَبْدِي النَّارَ . قَالَ: فَيُجَرُّ إِلَى النَّارِ ، فَيُنَادِي: رَبِّ بِرَحْمَتِكَ أَدْخِلْنِي الْجَنَّةَ، فَيَقُولُ: رُدُّوهُ فَيُوقَفُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَيَقُولُ: يَا عَبْدِي، مَنْ خَلَقَكَ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا؟ فَيَقُولُ: أَنْتَ يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: كَانَ ذَلِكَ مِنْ قِبَلِكَ أَوْ بِرَحْمَتِي؟ فَيَقُولُ: بَلْ بِرَحْمَتِكَ، فَيَقُولُ: مَنْ قَوَّاكَ لِعِبَادَةِ خَمْسِ مِائَةِ عَامٍ؟ فَيَقُولُ: أَنْتَ يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: مَنْ أَنْزَلَكَ فِي جَبَلٍ وَسَطَ اللُّجَّةِ وَأَخْرَجَ لَكَ الْمَاءَ الْعَذْبَ مِنَ الْمَاءِ الْمَالِحِ وَأَخْرَجَ لَكَ كُلَّ لَيْلَةٍ رُمَّانَةً وَإِنَّمَا تَخْرُجُ مَرَّةً فِي السَّنَةِ، وَسَأَلْتَنِي أَنْ أَقْبِضَكَ سَاجِدًا فَفَعَلْتُ ذَلِكَ بِكَ؟ فَيَقُولُ: أَنْتَ يَا رَبِّ، فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: فَذَلِكَ

بِرَحْمَتِي، وَبِرَحْمَتِي أُدْخِلُكَ الْجَنَّةَ، أَدْخِلُوا عَبْدِي الْجَنَّةَ، فَنِعْمَ الْعَبْدُ كُنْتَ يَا عَبْدِي، فَيُدْخِلُهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ، قَالَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّمَا الْأَشْيَاءُ بِرَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى يَا مُحَمَّدُ[4].

فدلَّ الحديث دلالة قطعيَّة أنَّ العمل الصالح ليس مكافئًا للجنَّة ولا يقابلها كما مرَّ معنا في الحديث حيث قال الرجل: بل أدخل الجنة بعملي، فعمله لا يكافئ الجنة، ولكَّنه يدخل الجنَّة بسبب عمله الذي وفِّق له رحمة من الله فتكون النتيجة أنَّه من رحمة الله تعالى أن وفَّقه لهذا العمل وعليه فبرحمته يُدخله الجنة لا بعمله.

والحمد لله الذي وكَّلنا لرحمته في دخول الجنَّة ولم يوكِّلنا إلى أعمالنا وإلَّا لهلكنا عن بكرة أبينا.

القسم الثالث: شبهة التعارض بين نصوص السنة:

قال المشككون أنَّ أهل السنَّة يدَّعون أنه يجب عليهم اتِّباع أفعال النبي صلى الله عليه وسلم كما يجب عليهم اتِّباع أقواله، (وهذا صحيح)، فاستندوا على ذلك على أحاديث يرون أنها متعارضة يردون بذلك التشكيك في نصوص السنة ومن تلك الأحاديث ما يلي:

- عن شدَّاد بن أوس رضي الله عنه: أنَّ رسولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أتَى علَى رجلٍ بالبقيعِ وَهوَ يحتجمُ وَهوَ آخذٌ بيدي لثمانِ عشرةَ خلَت مِن رمضانَ فقالَ أفطرَ الحاجمُ والمحجومُ[5].

- وعن عبد الله بن عبَّاس رضي الله عنه: أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم احْتَجَمَ وهو مُحْرِمٌ، واحْتَجَمَ وهو صَائِمٌ[6].

والجمع بين الحديثين واسع جدا أوَّلها:

---

[4] أخرجه العقيلي في ((الضعفاء الكبير)) (144/2) واللفظ له، والحاكم (7637)، والبيهقي في ((شعب الإيمان)) (4620)، قالوا: فيه: سليمان بن هرم مجهول في الرواية حديثه غير محفوظ.

[5] صحيح: أخرجه أبو داود (2369) واللفظ له، وابن ماجة (1681)، والدارمي (1771) باختلاف يسير.

[6] [أخرجه البخاري: 1938].

أنَّ الحجامة للصائم منسوخة، وقد سُئل ابن باز رحمه الله تعالى عن ذلك فقال: الجمع بينها كما قال المحققون من أهل العلم: إن الحجامة للصائم منسوخة، كان الصائم يحتجم، ثم نسخ ذلك، وأمر بعدم الحجامة، ومن احتجم أفطر، هذا هو آخر الأمرين، هذا هو الصحيح من أقوال أهل العلم: أفطر الحاجم والمحجوم هذا هو آخر الأمرين من النبي ﷺ: أن الحجامة تفطر الصائم، فإذا دعت الحاجة إليها تكون في الليل، والحمد لله[7].

الثاني: فإنَّ القاعدة المقرَّرة عند أهل قواعد الترجيح، أنَّه: إذَا تعارضَ دليلانِ أحدهمَا منْ قولِ النَّبيِّ ﷺ والثَّانِي منْ فعلهِ وجبَ ترجيحُ قولِه علَى فعله[8]؛ لأنَّ دلالةَ القولِ علَى الحكمِ أقوَى وأبلغُ فِي البيانِ منَ الفعلِ، ولأنَّهُ يدلُّ بنفسهِ علَى الحكمِ بخلافِ الفعلِ فيكونُ أقوَى، والفعلُ إن لم يصحبهُ أمر يحتملُ أنَّهُ خاصٌ بالنَّبيِّ ﷺ[9]، ولأنَّ مَا يفعلهُ النَّبيُّ ﷺ إلَى الاختصاصِ بهِ أقربُ منِ اختصاصهِ بمدلولِ الصّيغةِ، ولقوَّةِ دلالةِ القولِ، وضعفِ الفعلِ.

وأنا أعلم يقينًا أنَّ المشككين في دين الله تعالى لم يفهموا حرفًا ممَّا قلت، ولكنِّي أوضح ذلك، فالمعنى وبتبسيط واختصار؛ أنَّ أمر النبي صلى الله عليه وسلم، إذا تعارض مع فعله، وجب تقديم أمره على فعله، لماذا؟ لأنه يمكن أن يكون ذلك الفعل مختصًّا به، كتعدد الزوجات إلى أكثر من أربع، وكالوصال في الصوم، وغير ذلك... فكل هذا من خصوصيَّاته.

وكذلك تصوَّر نفسك تشتغل في مصنع فقال صاحب المصنع لا تأكلوا الطعام إلَّا مع الساعة الواحدة بعد الزوال، ثمَّ نظرت فرأيته يأكل، فهل لك أن تقول له لما تأكل وقد نهيتنا عن الأكل؟ طبعًا لا، وإن قلت له ذلك، سيكون جوابه: أنَّ هذا الحكم عليكم وليس عليّ، وإن أراد التبرير،

(فتاوى نور على الدرب).[7]

الإحكام في أصول الأحكام للآمدي.[8]

السابق.[9]

فعساه يقول أنا آكل لأني مريض مثلا، ولا أظن أنه يوجد شرح وتبسيط أكثر من هذا، فقط أعطينا الأدلة وضربنا الأمثال.

وعليه فلا تعارض بين أفعال النبي صلى الله عليه وسلم وأوامره البتة.

وهذه أقسام ثلاثة يرتكز عليها المشككون، ولهم ولطالب العلم أن يقيس عليها، وأنصح بكتابي: التهذيب والتوضيح في شرح قواعد الترجيح، فإنَّه يكفي الطالب، ويشفي غليل السائل، ويقيم الحجة على المشكك إن شاء الله تعالى، وإن لم يكن هذا الكتاب ذو فائدة ما نشرته الألوكة على صفحتها.

وأسأل الله تعالى أن أكون قد بلَّغت، وأن يتقبَّل مني هذا وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم وأن يكتبني والمسلمين من أنصار هذا الدين، هذا وبالله التوفيق وصلى الله علي نبيِّنا محمد وعلى آله وسلم والحمد لله ربِّ العالمين.

وكتب:

الدكتور: عصام الدين إبراهيم النقيلي

غفر الله له ولوالديه ومشايخه والمسليمن، اللهم آمين.